

مؤتمر

آفاق العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية

١١-١٢ ايار ٢٠٠٢-دمشق

الجلسة الأولى: المصارف المركزية والسياسة النقدية والإقتصادية

مداخلة الدكتور جورج قرم: تكييف أهداف وصلاحيات المصرف المركزي بمقتضيات ومميزات الوضع التنموي.

أ – التطور الحاصل في دور المصارف المركزية في الدول المتقدمة تحت تأثير الليبرالية الجديدة.

تغيرت فلسفة وأساليب عمل ومناهج المصارف المركزية في العالم تغيراً جذرياً خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وهذا التغيير هو نتيجة تطورات عملاقة في الفكر الاقتصادي الغربي. وكما هو معروف، فإن المدرسة " الكينزية " (Keynesianism)، وصاحبها الاقتصادي البريطاني الشهير لورد كينز (Lord Keynes)، قد تعرضت لهجوم مركز من قبل مجموعة من الاقتصاديين، وعلى رأسهم الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان (Milton Freedman)، الذين أسسوا المدرسة الفكرية التي تنطلق من أحياء مبدأ عدم تدخل الدولة في الاقتصاد واكتفائها في مكافحة التضخم عبر وسائل نقدية. ولذلك سميت نظرية فريدمان " النقداوية" (Monetarism)، بينما سميت النظرية الليبرالية الجديدة التي تدين أي تدخل للدولة في الاقتصاد " النيوليبرالية" (Neo-liberalism).

ويرى أنصار هذه المدرسة أن تدخل الدولة في الاقتصاد يسبب أضراراً كبيرة للمجتمع ويخلق التشوهات والإنحرافات الاقتصادية والمالية المتعددة، ومنها التضخم الذي أصبح يعتبر "الشیطان الأعظم" المقوض للاستقرار الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تمت بشكل خاص إدانة كل ما يتعلق باستعمال السلطات النقدية كجهاز لتشجيع التوسع الاقتصادي عبر إصدار كميات من النقد الإضافية مباشرة أو عن طريق النظام المصرفي. لذلك تم تغيير أنظمة المصارف المركزية في معظم الدول الصناعية بغية تأكيد إستقلالية السلطة النقدية عن السلطة السياسية بحيث لا تتمكن أية حكومة أو وزارة مالية من التأثير على السياسة النقدية التي أصبحت

المصارف المركزية تقررها بمفردها وبمعزل عن أي اعتبارات اقتصادية أو إجتماعية أو سياسية. فقد أصبح الهدف الأوحد لأنظمة المصارف المركزية في هذه الدول هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي مراقبة تطور التضخم والقيام سريعا بزيادة الفوائد لكبح جماح أي نوع من الميول التضخمية التي قد تظهر في الأفق ومهما كان سببها.

ونتيجة لهذه التطورات انفصلت إدارة المصارف المركزية تماماً عن أي نوع من انواع الرقابة أو التوجيه من قبل الحكومات في الدول الصناعية، ولم تعد المصارف المركزية تقوم بأي دور اقتصادي عام إلا مكافحة التضخم. وقد كان البنك المركزي الألماني (Bundesbank) النموذج الذي على أساسه تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي بشكل مستقل تماماً عن حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيث ان مهمته الأساسية انحصرت في ممارسة الرقابة الصارمة على ظهور الميول التضخمية وعلى حث الحكومات على اتخاذ إجراءات مالية سريعة للقضاء على مثل تلك الميول عن طريق تخفيض عجز المالية العامة. ولنذكر هنا المعايير المالية التي وضعها الإتحاد الأوروبي لانضمام أعضائه إلى الوحدة النقدية، و هي عدم تخطي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مقدار ٦٠% وعدم تخطي نسبة العجز في المالية العامة ٣% من الناتج.

فالحقيقة أنّ جواً نقداوياً صارماً أصبح يسيطر على الحياة المالية في الدول المتقدمة منذ عهد الرئيس رونالد ريغان في الولايات المتحدة والسيدة مارغريت تاتشر في إنجلترا، وهو جواً فرض أيضاً انسحاب الدولة والمؤسسات الحكومية من جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية عبر موجة من عمليات خصخصة الشركات العاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات والمملوكة من الحكومات.

وتجدر الإشارة هنا إلى الزيادات الكبيرة التي طرأت على مستوى الفوائد في الدول المتقدمة طوال عقد الثمانينات وبداية التسعينات لمكافحة التضخم وجعل مستوى الفوائد إيجابياً بالنسبة إلى المودعين، مما ساعد على جلب المدخرات الضخمة في صناديق التوظيف النقدي (Money Market funds). وكان هذا التطور بداية لإنتقال في أسس توزيع الدخل في الدول المتقدمة، إذ أصبحت حصة أصحاب الرساميل والأرصدة المالية من الدخل الوطني تزيد وتتوسع على حساب حصة أصحاب الدخل الثابت من الرواتب والأجور. وقد تعاضم هذا الاتجاه عندما أخذت أسواق المال تلعب دوراً هاماً في تأمين التمويل بدلاً من المصارف، كما سنراه لاحقاً.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية أصبحت نظرية كينز الهادفة إلى تحقيق حالة تشغيل كاملة (Full Employment) للقوى البشرية المتوفرة، منبوذة تماماً في مجال النظريات الاقتصادية، وسيطر جو خانق من الليبرالية الجديدة المتطرفة، وهو الجو الذي ساهم في تعجيل تحرير المبادلات الدولية من السلع والخدمات وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وفي معظم الدول الصناعية تمّ إلغاء دور المصارف المركزية كموّل رئيسي للاقتصاد عبر مدّ الأنظمة المصرفية بالسيولة واكتفت تلك المصارف بإعطاء إشارات نقدية للأسواق عبر زيادة فائدة الحسم لديها كلما برزت - حسب اعتقادها - ميول تضخمية أو في أحيان أخرى عبر تخفيض الفائدة إذا رأت ان خطر التضخم ليس موجوداً وان هناك اتجاهات انكماشية في الاقتصاد.

والحقيقة أن أساليب وتقنيات التمويل قد تغيرت أيضاً خلال هذه الفترة، إذ تضاعلت إلى حدٍ بعيد حصة المصارف والمصارف المركزية في تأمين حاجيات الاقتصاد التمويلية وقد حلت محلها زيادة كبيرة جداً في حصة أسواق المال (Capital market)، وبشكل خاص إصدار الأسهم والسندات مباشرة لدى الجمهور. وقد توسعت نشاطات أسواق المال في الدول المتقدمة توسعاً عملاقاً، خاصة في السنين العشر الأخيرة، مما أدّى إلى تراجع دور المصارف في القنوات التمويلية التقليدية، وهي اتجهت إلى نشاطات جديدة مرتبطة بتطور أسواق المال، مثل إدارة الإصدارات وإدارة المحافظ (Portfolio management) والدخول في نشاطات الضمان (Insurance)، والتأجير (Leasing)، والوساطة المالية في أدوات الخزينة، إلى آخره...

ب - وضع المصارف المركزية في دول العالم الثالث وفي بعض الدول الصناعية

بقيت دول العالم الثالث بعيدة عن هذه التطورات العملاقة الحاصلة في الدول المتقدمة، غير أنها أصبحت تتعرض لضغوطات مؤسسات التمويل الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقليص دور الدولة في الاقتصاد عبر خصخصة الشركات المملوكة من الحكومات وتغيير دور المصارف المركزية التقليدي في تأمين السيولة ضمن سياسات تشجيع التوسع الاقتصادي من قبل الدولة، إما عبر زيادة الإنفاق العام أو عبر حقن الاقتصاد بالسيولة عن طريق المصرف المركزي والنظام المصرفي أو الاثنين معاً.

غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية كانت لها تجارب شديدة الليبرالية بالنسبة إلى الحدّ من دور البنك المركزي كوسيلة لخلق السيولة في الإقتصاد. ونذكر هنا بشكل خاص لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي، بينما المصارف المركزية الأخرى، في المشرق كما في المغرب، كانت تلعب دوراً أساسياً في مد الإقتصاد بالسيولة، وذلك على غرار النموذج الفرنسي ما بعد الحرب العالمية الثانية أو على غرار النموذج الياباني والكوري حيث كانت المصارف المركزية في تلك البلدان حريصة على تأمين التمويلات الطويلة الأجل لكل من القطاع العام والخاص، خاصة في غياب أسواق المال المتطورة التي يمكن أن تؤمن هذا النوع من التمويلات.

وكانت هناك تقنيات مختلفة قائمة بين المصارف المركزية والمصارف التجارية لتأمين السيولة للأجل المطلوبة بغض النظر عن آجال الودائع في النظام المصرفي وهي قصيرة الأجل في معظم الأحيان، وفي بعض الأحيان كانت تنشئ الدول مؤسسات تمويل وسطية (Financial Intermediaries) ما بين البنك المركزي والمصارف التجارية تصبح متخصصة في إعادة تمويل التسليفات الطويلة الأمد التي قدمتها المصارف التجارية، وذلك حفاظاً على ملائمة آجال الودائع بأجل التسليفات.

الجدير بالذكر في هذا المجال أن مستوى الفوائد كان آنذاك متدنياً للغاية، خاصة عند مقارنته بمستوى التضخم السنوي. فالحقيقة أن كلفة الرأسمال كانت معدومة أو سلبية في كثير من الأحيان (كما هو الحال عندما تكون نسبة التضخم أعلى من مقدار الفائدة). وهذه كانت الحالة في معظم الدول الصناعية الرأسمالية خلال ما سمي " العقود الثلاثة المجيدة " (Trente Glorieuses) من النمو الاقتصادي المتواصل بعد الحرب العالمية الثانية.

ولم تكن المصارف المركزية في هذه الفترة تهتم كثيراً بمكافحة التضخم، بل كانت الأولوية في تأمين الوسائل التمويلية إلى القطاعات الإنتاجية وسدّ الفجوة بين الحاجيات التمويلية والمدخرات المتوفرة، كماً أو نوعاً. ولم تبدأ المصارف المركزية بتغيير أولوياتها إلا بعد اشتداد التضخم على أثر الارتفاع الحاد في اسعار النفط في السبعينات من القرن الماضي.

أما في الدول العاملة بالنظام الإشتراكي، فقد كانت المصارف المركزية تابعة تماماً لوزارة المالية وهي تستعمل كشباك آلي لمد المؤسسات الحكومية الإنتاجية او التجارية بالسيولة. فلم يكن للمصارف المركزية في هذه الدول أي نوع من أنواع الأدوار المنوطة تقليدياً بالمصارف المركزية، بل كانت المصارف المركزية تلعب في معظم الأحيان دور مؤسسة اصدار النقد وتمويل القطاعات الإنتاجية في آن معاً، وذلك وفقاً للخطط الاقتصادية الشاملة الموضوعة من قبل الحكومة.

وبطبيعة الحال فإن أياً من النموذج الاشتراكي أو النموذج الليبرالي الجديد المعمول به في الدول الصناعية الكبرى بالنسبة إلى دور وأساليب عمل المصارف المركزية لا يناسب ظروف الدول النامية وبشكل خاص الدول العربية.

ج - مميزات البنية المالية في الدول العربية تجعل النموذج الغربي الحالي غير صالح للتطبيق محلياً

إنّ المدخرات المتوفرة في الدول العربية تودع جميعها في المصارف ولآجال قصيرة جداً في معظم الأحيان، فأسواق المال في هذه الدول ما تزال غير متطورة ولا تلعب دوراً يذكر في تلبية حاجيات التمويل للقطاع الخاص إلا في بعض الحالات الاستثنائية والنادرة. والحقيقة أن المصارف التجارية الطابع هي التي تلعب الدور الرئيسي والمركزي في القنوات المالية في كل الدول العربية.

والمصارف هي المصدر الرئيسي لتوزيع التسليفات على القطاعات الإنتاجية، أكانت مصارف مملوكة من الدولة أم مصارف مملوكة من القطاع الخاص. وهناك باستمرار تباين كبير في آليات التمويل بين آجال الودائع المصرفية وهي قصيرة جداً في كل الأسواق المصرفية العربية وآجال التسليفات التي يجب أن تكون طويلة فيما يختص بالعمليات الاستثمارية. فالمصارف المركزية لا بدّ من أن تلعب دوراً هاماً في سد الفجوة التمويلية في الاقتصاد، سواء من ناحية عدم تطابق آجال الودائع بآجال التسليفات أم من ناحية عدم تطابق مقدار المدخرات المتوفرة في النظام المصرفي بمقدار الحاجيات التمويلية.

لذلك لا نرى فائدة من استيراد النموذج الغربي الجديد بالنسبة إلى ادوار وأساليب عمل المصارف المركزية، بل نرى أن هناك مهاما خاصة يجب أن تتناط بالمصارف المركزية في الدول النامية.

1 - قضية استقلالية المصرف المركزي والشفافية والمساءلة في أعماله

وقبل أن نستعرض هذه المهام لا بدّ من القول بأن استقلالية المصارف المركزية يجب أن تؤمن بشكل أفضل في كثير من الدول دون أن يؤدي ذلك إلى جعل المصرف المركزي برحاً من العاج أو قلعة مقفولة يغيب عنها الشفافية وأي نوع من المساءلة من قبل السلطة السياسية في البلاد، كما يحصل في بعض الأحيان. ويجب أن تكون حدود استقلالية المصرف المركزي

واضحة والّا يخضع المصرف إلى وصاية شبه يومية من قبل وزارة المالية او الاقتصاد وأن تنحصر الصلاحيات في كل ما يتعلق بقنوات التمويل المصرفية وادارتها وتحسينها في أيدي المصرف المركزي، وذلك لكي تكون المسؤوليات واضحة ولكي تمارس الرقابة والمساءلة في إطار رشيد ومنطقي دون تشابك الصلاحيات بين الجهاز الحكومي والسلطة النقدية التي يجب أن تمارس فعلياً السلطة في توجيه القنوات التمويلية وتحقيق التوازن بين العرض للنقود والأرصدة المالية والطلب عليها من قبل القطاعات الإنتاجية.

٢ - تحديد أهداف عمل المصارف المركزية ونطاق عملها على ضوء مميزات الاقتصادات العربية

فالحقيقة أن الهدف الرئيسي للمصارف المركزية في الدول النامية يجب أن يبقى مركزاً على مساعدة القطاع المصرفي في القيام بجلب وتوظيف المدخرات على أحسن وجه وحسب الحاجيات الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، وكذلك المساعدة على تنظيم سوق نقدية (Money Market)، وعلى تنشيط المتاجرة المنتظمة للقيم غير المنقولة (Financial Instrument)، خاصة أدوات الخزينة أو أنواع أخرى من السندات، مثل شهادات الاستثمار في سوريا، وذلك بانتظار تطوير سوق مالية بكل معنى الكلمة.

وعلى المصرف المركزي أن يكون له سياسة واضحة في قضية الفجوات التمويلية المذكورة سابقاً. فلا بدّ في هذا المضمار من المساهمة أيضاً في تطوير قنوات ادخارية خارج النطاق المصرفي المباشر، خاصة بالنسبة إلى ما يسمى " الادخار المؤسساتي" (Institutional savings) ، أي ما تحصله شركات الضمان ومؤسسات التقاعد العائدة إلى القطاع العام والخاص أو ما يمكن أن تحصله صناديق استثمار أكانت مملوكة من المصارف أو من شركات مالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الاقتصادات العربية تتميز سلبياً عن غيرها باحتكار المصارف للمدخرات المتوفرة. وفي كثير من البلدان العربية تكوّن المصارف قوى ضاغطة كبيرة وهي تؤثر على المصرف المركزي لحماية مستوى عال جداً من الأرباح ، والأسواق المصرفية العربية ينقصها في معظم الأحيان المنافسة، اما بسبب تحديد وتقييد عدد المصارف العاملة في السوق أم بسبب تدخل الدولة لتحديد مستوى الفوائد سواء مباشرة بتعليمات وزارية أم بشكل غير مباشر عن طريق إصدار أدوات خزينة بفوائد عالية، مما يعزز ربحية المصارف

بشكل اصطناعي على حساب سلامة أوضاع المالية العامة وعلى حساب ربحية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية. فالفوائد المطبقة على السندات التي تصدرها المصارف المركزية بالوكالة عن خزينة الدولة تصبح معيارية ويستحيل في هذه الحالة أن يستلّف القطاع الخاص بفائدة أدنى من تلك المطبقة على سندات الخزينة.

٣ - إنشاء هيئات مستقلة للرقابة المصرفية وإدارة الدين العام

وفي هذا المضمار، فإننا نرى من الأفضل أن يتولى جهاز خاص مستقل، يعمل تحت وصاية وزارة المالية، إصدار شتى أنواع الأذونات أو السندات لصالح الخزينة، فالميل الطبيعي لأي مصرف مركزي هو التأثير بمصالح الجهاز المصرفي ورغبته في تحقيق ربحية عالية وكذلك استعمال إصدارات أذونات وسندات الخزينة لأغراض السياسة النقدية القصيرة الأجل. ولذلك اتجه بعض البلدان الصناعية الكبرى إلى منح آلية إصدارات الدولة من الأذونات والسندات إلى هيئة متخصصة مستقلة لإدارة الدين العام، كما حصل في بريطانيا على سبيل المثال. وكما سنراه فيما بعد، فإن الحكومة السورية قد أنشأت في بداية الخمسينات صندوقاً لإدارة الدين العام، لكنه لا يتمتع باستقلالية فهو مديرية من مديريات وزارة المالية.

وعلى ضوء التجربة في كثير من البلدان نميل إلى أن تكون الرقابة على الجهاز المصرفي منوطة أيضاً بهيئة مستقلة تماماً عن البنك المركزي، وهذا أيضاً اتجاه واضح في الدول المتقدمة حيث تكون الرقابة على كل أنواع النشاط المالي (المصارف، شركات الضمان، الشركات المالية، البورصات) مجمعة تحت سقف واحد مستقل له طابع السلطة الرقابية المالية العامة (Financial Authority). وقد يكون من السابق لأوانه المضي في مثل هذا النموذج في الدول العربية، لكنّ مما لا شك فيه أنه لا بدّ من التخطيط للتطورات المستقبلية في الأسواق العربية على أساس برنامج شامل لتطوير ورقابة جميع أنواع النشاطات المالية والادخارية والاستثمارية في آن معاً، لأنه لا يجوز أن تبقى الأجهزة المصرفية هي المحتكرة للنشاطات التمويلية في الاقتصاد، خاصة أن نوعية الموارد الادخارية التي تجمعها هي قصيرة الأجل لا تطابق الحاجيات التمويلية الطويلة المدى.

٤ - المهتمات الأساسية للبنك المركزي في حالة الدول النامية

وبناء على كل هذه الاعتبارات يبدو لي أن دور المصرف المركزي في أية دولة نامية وفي دولة مثل سوريا هو دور استراتيجي في غاية الأهمية و لا يمكن أن يُختصر في مكافحة التضخم فقط. فعلى المصرف المركزي أن:

- ١ – يؤمن المنافسة السليمة ضمن القطاع المصرفي ؛
- ٢ – يشرف على زيادة فاعلية القطاع في تمويل حاجيات الاقتصاد بأقل كلفة ؛
- ٣ – يراقب عمليات المصارف ويدقق فيها ويتأكد من سلامة أوضاع كل مصرف من ناحية الملاءة والسيولة الجاهزة. وفي هذا الخصوص لا بد من الإشارة الى ضرورة أن يدخل ضمن نطاق اختصاص المصرف المركزي مراقبة الشركات المالية على جميع أنواعها. وهذا الدور الرقابي دور هام، لكن يستحسن أن يكون مؤقتاً، اذ لا بدّ مع الوقت أن تستقل الوظيفة الرقابية في هيئة منفصلة يمكن ان تقدم تقاريرها الى رئاسة الجمهورية مباشرة او الى المجلس النيابي كما يحصل في بعض البلدان ؛
- ٤ – يقدم التسهيلات التمويلية تكميلاً للتسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي من ناحية تطويل الأجل مباشرة أو عن طريق مؤسسات مالية متخصصة يشرف عليها ؛
- ٥ – يؤمن الشفافية في العمليات التمويلية وفي أداء القطاع المصرفي ؛
- ٦ – يحث الجهاز المصرفي على تطوير أنواع خدماته وعلى إنشاء شركات مالية متخصصة في بعض تلك الخدمات مثل التأجير (Leasing) أو إصدار القيم المنقولة والترويج لها لدى الجمهور ؛
- ٧ – يقدم المشورة الى الدولة في كل ما يتعلق بتقنيات وأساليب تحرير الاقتصاد حسب مقتضيات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة البحر متوسطية، وذلك خاصة في مجال الخدمات المالية والمصرفية ومراقبة القطع ؛
- ٨ – يقدم المشورة الى الدولة في تطوير قنوات مالية جديدة ووضعها في خدمة التنمية المحلية والقطاعات الانتاجية (قنوات شركات الضمان ومؤسسات التقاعد وانشاء سوق للأسهم والسندات) ؛
- ٩ – يعمل من أجل تطوير سوق نقدية يبدأ بسوق ما بين المصارف والشركات المالية ويتطور ليشمل مؤسسات مالية أخرى، مثل شركات الضمان، أو مؤسسات تجارية لديها فائض سيولة على المدى القصير ؛
- ١٠ – يعمل من أجل تطوير اساليب ادارة الدين العام سواء على صعيد الاصدار وتقنياته المختلفة (Primary market) أو على صعيد تسهيل عملية المتاجرة بالأذونات

والسندات العائدة للخزينة (Secondary market)، وذلك بانتظار انشاء هيئة مستقلة كما تمّ ذكره فيما سبق.

و الجدير بالذكر أن سوريا أنشأت عام ١٩٥٠ صندوق لإدارة الدين العام تمّ تطويره بالقانون ٨٩ الصادر في ١٣ أيلول ١٩٥٥، غير أن هذا الصندوق هو جزء من وزارة المالية ومن عمليات الخزينة، وفي نظرنا انه يستحسن الاهتمام بإعادة تنظيم هذا الصندوق وربما تقسيمه إلى مؤسستين منفصلتين ، يناط بالأولى دور الجهاز الواسطي (Intermediate Institution) بين المصرف المركزي والمصارف التجارية او المتخصصة لإعادة تمويل القروض الممنوحة للقطاعات الانتاجية لأجل طويّلة، أما الثانية فهي تكون متخصصة في ادارة الدين العام من ناحية القيام بالإصدارات والمتاجرة بالأذونات والسندات.

٥- دور المصرف المركزي في تحرير و ادارة سوق القطع ضمن اطار تقوية الجو الاستثماري وأخيراً لا بد من التذكير بأن على المصرف المركزي ان يكون فاعلاً ايضاً في تقوية الجو الاستثماري العام في البلاد خاصة لجلب مدخرات المواطنين المهاجرين والحوول دون خروج الادخار وارباح القطاعات الانتاجية الى اسواق المال الخارجية. ومن هذا المنظور لا بدّ للمصرف المركزي ان يصبح هو المسؤول عن تحرير وادارة سوق القطع، ذلك ان وجود سوق قطع فعال هو دعامة اساسية لا مفرّ من اقامتها لتحقيق جوّ استثماري مريح وتطوير سوق مالية حقيقية.

وفي هذا المضمار يستحسن الا يعمل المصرف المركزي على اقامة نظام تحديد سعر صرف ثابت يربط سعر العملة بالدولار الأمريكي، فمثل هذا النظام مكلف للغاية وصعب الادارة كما هو واضح من كل من التجربة اللبنانية والتجربة الارجننتينية. والنظام الأمثل في حال الدول النامية هو ربط سعر العملة بسلة من عملات الدول الرئيسية في تجارته الخارجية، استيراداً وتصديراً، مع ابقاء هوامش أسعار المتاجرة بالعملات الأجنبية واسعة نسبياً وغير معلنة وذلك لمنع المضاربات ضد العملة الوطنية في حال تعرضها الى ضغوطات بسبب انعدام التوازن بين العرض والطلب.

ويمكن ايضاً التفكير بنظام ازدواج سعر القطع بين سعر تجاري مطبق في عمليات الاستيراد والتصدير ويدافع عنه المصرف المركزي وسعر مالي مطبق في كل

أنواع العمليات الأخرى ويتحدد دون أي تدخل من المصرف المركزي. غير أن مثل هذا النظام وان نجاحاً كبيراً في فرنسا وبلجيكا في الماضي فهو غير مرغوب فيه حسب أنظمة صندوق النقد الدولي. ومع ذلك يمكن أن يلعب مثل هذا النظام دوراً انتقالياً في سوريا بين الوضع الحالي الذي ما يزال يتميز بتعدد أسعار القطع وبحرية محدودة للغاية في التحويلات من القطع الأجنبي من وإلى سوريا وبين الإقدام على تحرير كل أنواع المعاملات بالعملة الأجنبية تحريراً كاملاً.

الخاتمة

نرى كم هو كبير دور المصارف المركزية في الدولة النامية وفي بلد مثل سوريا، غير أنه لا بدّ للسلطات السياسية والمشترع ان يحددا بشكل واضح مهام المصرف المركزي، بعيداً عن التصورات المسبقة سواء كانت نابعة من النظريات الاقتصادية الاشتراكية أو من نظريات الليبرالية الجديدة المتطرفة والمدرسة النقدوية المرافقة لها.

ومما لا شك فيه أن تعاليم الاقتصاد الكينييزي (Keynesianism) ما تزال صائبة في كثير من أوجهها بالنسبة الى الدول النامية. والنموذج الناجح في هذا المجال هو نموذج المصارف المركزية الفرنسية او البلجيكية في إطار الأنظمة المصرفية والمالية التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية أو نموذج الأنظمة المالية اليابانية والكورية، وهما نموذجان كانت المصارف الحكومية تلعب فيهما دوراً كبيراً في القنوات المصرفية والمالية الرئيسية وفي إشباع الحاجات التمويلية، وقد ساهما مساهمة أساسية في تأمين الموارد المالية الطويلة المدى التي كان لا بدّ منها لإعادة الأعمار بعد الحرب العالمية الثانية ومساندة عملية انطلاقة صناعية قوية في البلدان المعنية.

صحيح أن النموذج في اليابان وفي كوريا أو أيضاً في فرنسا بالنسبة الى التجربة السيئة لمصرف " كريدي ليوني " (Credit Lyonnais) قد أدى الى وضع متأزم جداً في الأنظمة المصرفية من حيث تراكم الديون الهالكة، انما هذا التطور السلبي لا يعود الى النظام المعمول به، بل يعود الى المراقبة الناقصة على العمليات التمويلية وعلى جدواها وصحتها، ويعود كذلك الى عدم تطوير الأنظمة المصرفية لتتكيف مع التطورات الدولية والى عدم الشفافية في حسابات المصارف وحسابات كبار عملائها المستنفين أموالاً طائلة منها. وهذه السلبيات يمكن تجاوزها بتطبيق صارم لمبادئ الشفافية في وضع الحسابات والبيانات المالية ومبادئ المساءلة حول استعمال الأموال المستنفة.

وفي نهاية التحليل لا بد من التذكير بأنه لا يمكن لأي مصرف مركزي من ان يزيد من مستوى ادائه في خدمة الاقتصاد دون ان تتحدد مهامه واختصاصاته بشكل واضح ودون ان تتناول الجهود التحديثية والاصلاحية جميع القطاع والمؤسسات العامة والخاصة. فمهما تمّ من جهود لتحديث المصرف المركزي واعطائه أوسع الصلاحيات وجعله واحة متقدمة بالنسبة إلى غيره من المؤسسات العامة والخاصة، فيجب زيادة الأداء في كل أجزاء الاقتصاد ، المالية والانتاجية، والأفـالخطر كبير من ان تذهب سدى الجهود المبذولة في سبيل تقوية وتحديث المصرف المركزي بمفرده. فالجهد الإصلاحي يجب أن يتناول جميع القطاعات وجميع المؤسسات العامة والخاصة لكي يصبح المصرف المركزي جهازاً فاعلاً يتمكن من اداء مهامه بنجاح في خدمة الإقتصاد بمجمله.